الحديث الموضوع

أسبابُ اختلاقِهِ وخُطورةُ انتشارِهِ
وضوابطُ معرفتِهِ وطريقةُ التخلّصِ منهُ

Edisi Pertama 2017.
Hak cipta Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS), 2016

الحديث الموضوع: أسبابُ اختلاقه وخُطورةُ انتشاره وضوابطُ معرفته وطريقةُ التخلُّص منه.
(HADIS PALSU: KAJIAN RINGKAS KOMPREHENSIF)

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
الكلية الجامعية الإسلامية العالمية سلانجور
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR

ISBN: 978 967 0850 788

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula, disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain, sama ada dengan cara elektronik, gambar, rakaman dan sebagainya, tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit KUIS terlebih dahulu.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form, or by any means, electronic or mechanical including photocopy, recording, or any information storage and retrieval system, without prior written of Penerbit KUIS.

Diterbitkan di Malaysia oleh:

PENERBIT KUIS RMC PUSAT PENGURUSAN PENYELIDIKAN

PENERBIT KUIS
D/A Pusat Pengurusan Penyelidikan (RMC)
Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43000 Kajang, Selangor.
Tel: 03-89117000 samb. 3213/2334
Fax: 03 - 89262634

Perpustakaan Negara Malaysia

الحديث الموضوع: أسبابُ اختلاقه وخُطورةُ انتشاره وضوابطُ معرفته وطريقةُ التخلُّص منه.

Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri.

الحديث الموضوع

أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

مقدِّمة الكتاب

إنَّ الْحَمْدَ للهِ، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ باللهِ من شُرورِ أَنْفُسِنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْهُ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلاَّ اللهُ وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أصْدَقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، و أحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخرين: محمد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فقد اتَّخذ أعداءُ الإسلام للنَّيْل منه طرائقَ قِدَداً، ووسائلَ مختلفةً، فكان مِن أشدِّها خَطَراً عليه، وأَعظمِها ضَرَراً له: "الوَضْع في الحديث"، أي: تَقَوُّلُهم على النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْه، ونِسْبَتُهم إليه ما لم يفعله ويُقِرَّه. وقد فَعَل ذلك هؤلاء الأشقياء كما سَوَّلتْ لهم نفوسُهم المريضة، وأهواؤهم الخبيثة لمنافعَ ذاتيَّةٍ، ومَصالِحَ شخصيةٍ، وأغراضٍ سياسيةٍ، فاتَّخذوا الحديثَ النبويَّ وسيلةً لِلدَّسِّ به في الإسلام بعد أنْ شَقَّ ذلك عليهم بالقرآن الكريم؛ لتَوفُّرِ المسلمين لحفظه، وإقبالِهم عليه روايةً وتلاوةً، ولكنَّ وَعْدَ اللهِ سَبَقَ كَيْدَهم في حفظ كتابه، وحديثِ رسوله، ذلك الوعدُ الذي أنزله تعالى في مُحكَم تَنْزيله قائلاً: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

فالسُّنَّةُ النبويةُ من القرآن الكريم بمنْزلة الجزء من الكلِّ، وحفظُها من حفظِه، ولا رَيْبَ فيه. فهيَّأ ﷻ في سَلَفِ هذه الأُمَّةِ رجالاً أفذاذاً مِنَ الصَّحابة، والتابعين، ومَن بعدهم

المحدِّثين والحُفَّاظ، والعلماء الْجَهابِذَة، الذين أَمَدَّهم – تبارك وتعالى – بِبَسْطَةٍ في العلم، وقُوَّةٍ في الحفظ، وسَعَةٍ في الاطِّلاع، فسَخَّرهم ﷻ للذَّبِّ عن دينه، والدِّفاعِ عن سُنَّة رسوله، ففَضَح بهم أمرَ الوَضَّاعين والكَذَّابين، وكَشَف بهم عن حقيقة أمرهم، وأَبْطَل بهم ما جاء به هؤلاء الأشقياءُ من الأباطيل والأكاذيب والافتراءات في حديث الرسول ﷺ.

ثمَّ وَفَّق الله ﷻ بعضاً منهم لتصنيف الكتب الموثَّقة في حديث رسوله ﷺ، ثم لوضع الكتب المستقلّة في الأحاديث المنسوبة إليه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – كَذِباً وزُوْراً، فأسَّس بعضُهم في تلك الكتبِ ضوابطَ متينةً، وركائزَ ثابتةً لكشفِ اللِّثَام عن الوَضْع والوَضَّاعين، يَتميَّزُ بها الصِّحَاحُ من الزُّيوف، ويُعْرَف بها الكاذبُ من الصَّادق، مِن حيث لم يَبْقَ أيُّ تخوُّفٍ على السُّنَّةِ مِن وَضْع الوضَّاعين، وتحريفِ المحرِّفين، وتصحيفِ المصحِّفين عليها، كما لم يَبْقَ وجودٌ لروايات هؤلاء الوضَّاعين إلاَّ الشَّيءُ اليسيرُ المتميِّزُ، الَّذي قد سَلِمَتْ منه أُمَّهاتُ كتب الحديث.

ولكن مما يدعو للأسف – بل شديد الأسف – أنه قد أصبح في هذه الأيام للأحاديث الموضوعة والواهية وجودٌ ظاهرٌ واستعمالٌ شائعٌ عند كثير من الوُعَّاظ والخطباء والدُّعاة والمؤلِّفين، الذين لم يتلقَّوا علومَ الشَّريعة من رأس ينبوعها، فازداد الطِّيْنُ بِلَّةً منذ بدأ يظهر بعضُ الْمُتعالِمين منهم على قَنَواتِ التِّلفاز، ويكتبون في المجلاَّت أو الصُّحُف، مستدلِّين في أحاديثهم أو في مقالاتهم بالموضوعات والأباطيل؛ فهانَ على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم، أو يقرؤون لهم من كلّ ذلك. وهذا لا شَكَّ بلاءٌ عظيمٌ، يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين، ويشوِّه حقيقتَه عند كثيرٍ منهم.

لذلك تراءى لي أن أختار لبحث التخرُّج من "قسم الدراسات التخصصية في الحديث النبوي وعلومه" في فرع جامعة الأزهر بدمشق، موضوعاً يتناول دراسةً مُوجَزةً عن الوضع في الحديث، فقمتُ بذلك – بتوفيق الله وعونه – تحت إشراف الدكتور بديع السيد اللَّحَّام، وقد طُبع ذلك البحثُ في دار ابن كثير بدمشق عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) يحمل عنوانَ "الوضع في الحديث: تعريفه، أسبابه، نتائجه، طريقة التخلُّص منه".

ثم كلَّفني "معهدُ دراسات الحديث النبوي" (إنهاد) بسلاَنْجُوْر في ماليزيا، بتأليف كتابٍ مُختصَرٍ يعرِّف "الحديث الموضوع" من أهمّ جوانبه وأبرز نواحيه، ليَصلُح لمستوى طلاب السنوات الأولى في كليات أصول الدين والدعوة. وقمتُ بتأليف هذا الكتابِ بناءً على ذلك البحث المطبوع المشار إليه آنفاً، وأضفتُ إليه الكثيرَ من المواد العلمية المفيدة

المتعلِّقة بالموضوع، والتي تغيَّر بها ذلك البحثُ تغيُّراً جذرياً من حيث العرض والمضمون والأسلوب، لذا عنونتُ هذا الكتابَ بـ"الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلُّص منه".

ويعرض هذا الكتابُ في ثوبه الجديد: أهمَّ المباحث في الحديث الموضوع، بحيث يعرِّف معناه في اللغه واصطلاح المحدِّثين، ويبيِّن حكمَ روايته، ويسلِّط الضوءَ على تاريخ ظهوره وأسبابِ اختلاقه، ويحدِّد الضوابطَ لمعرفته. ويتحدَّث عن موقف الأئمة من الموضوعات وعن جهودهم في مقاومة الوَضَّاعين. وينبِّه على خطورة انتشار الموضوعات في هذا العصر، ويُرشِد إلى طريقة التخلُّص منها، حتى لا يتّخذ الناسُ منها زُوْراً إلى رسول الله ﷺ، ووسيلةً للغَمْز من مقامه الكريم، وسبيلاً للهُزْء بالدِّين الْحَقّ الذي جاء به عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ. ويختم الكتابُ بذكر تعريفاتٍ مُوجَزةٍ للكتب التي ألَّفها أئمةُ الحديث وعلماؤه على مرّ القرون وتَعاقُب الأزمان في الكشف عن الموضوعات وبيانِ أحوال الوضَّاعين، وكذلك يذكر أيضاً مصطلحاتِهم وعباراتِهم التي استعملوها في تلك الكتب في بيان الموضوعات وأحوالِ أصحابها.

أسأل الله تبارك وتعالى أَنْ يتقبَّل مني هذا الجهدَ المبذولَ المتواضعَ في خدمة سُنَّة رسوله الأعظم، ونبيِّه الخاتِم ﷺ، خالصاً لوجهه الكريم، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سَيِّدْ عَبْدْ الْمَاجِدْ الْغَوْرِيّ

كوالالمبور ٢٢/ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ

(الموافق: ٢٠/ يناير ٢٠١٧م)

القسم الأول

مباحث مُهِمّة في "الحديث الموضوع"

المبحث الأول: تعريفُ "الحديث الموضوع" لغةً واصطلاحاً وسببُ تسميته بـ"الحديث".

المبحث الثاني: الوضعُ في الحديث من جهة التعمُّد والغفلة.

المبحث الثالث: حكمُ الوضع في الحديث ورواية "الحديث الموضوع".

المبحث الرابع: بدايةُ ظهور الكذب والوضع في الحديث.

المبحث الخامس: أسبابُ الوضع في الحديث.

المبحث السادس: أصنافُ الوَضّاعين للحديث.

المبحث السابع: موقفُ العلماء والمحدِّثين من الوضع في الحديث.

المبحث الثامن: نتائج الوضع في الحديث.

تعريف "الموضوع" لغةً واصطلاحاً وسببُ تسميته بـ"الحديث"

المطلب الأول: تعريف "الموضوع" لغةً واصطلاحاً:

(أ) "الموضوع" في اللغة:

"الموضوع" اسمُ مفعولٍ مِن "وَضَعَ يَضَعُ وَضْعاً وضِعَةً". و"الضِّعَةُ" معناها: الانحطاطُ في الرُّتْبَة. ويُطلَق "الوَضْعُ" في اللغة على عِدَّة معانٍ، منها كما يلي:

- "الْحَطُّ": يُقال: وَضَعَه، يَضَعَه، وَضْعاً، أي: حَطَّه.
- و"وَضَع عنه": أي: حَطَّ من قَدْرِه.
- و"وضع عن غريمه": أي: أنقص مِمّا عليه شيئاً[1].
- و"وَضَعَتِ المرأةُ حَمْلَها": إذا وَلَدَتْ.
- و"وضع في تجارته": إذا خَسِرَ فيها[2]، وانحطَّ من رأس مالِها.
- و"الإسقاطُ": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ عُنْقَه"، أي: أَسقطها، ويُقال: "فلانٌ وضع عنه الْجِنايَةَ"، أي: أَسقطها[3]. ومثلُه: "فلانٌ وَضَع الشيءَ عن كاهله" أي: أسقطه. ويأتي بمعنى: "التَّرْك"، ومنه "إبل موضوعةٌ"؛ أي: متروكةٌ في الْمَرْعَى.
- و"الاختلاقُ" و"الافتراء": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ القِصَّةَ" أي: اخْتَلَقَها وافتراها[4].

---

[1] انظر: "القاموس المحيط": للفيروزآبادي، ص: ٧١ ، ٧٢ ، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس: (١١٧/٦).

[2] انظر: "القاموس المحيط": للفيروزآبادي، ص: ٧١ ، ٧٢ ، و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس: (١١٧/٦)، و" تهذيب اللغة" للأزهري: (٧٤/٣)، و"المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيدة: (٢١٢/٢)، و"تزيه الشريعة" لابن عراق: (٥/١).

[3] القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ص: ٧١، ٧٢.

[4] المحكم: لابن سيدة: (٢١٢/٢).

- و"الإلصاقُ": يُقال: "وَضَعَ فلانٌ على فلانٍ كذا"، أي: أَلصقه به[1].

وبناءً على ما ذكرتُه من معاني "الوَضْع"؛ يكون معنى "الحديث الموضوع": الحديث الْمُنْحَطّ، أو الْمُسْقَط، أو الْمُخْتَلَق، أو الْمُلْصَق[2].

ومما جاء في معاني "الوَضْع" آنفاً يَدُلّ على: أنَّ استخدامه يكون لشيءٍ لا يَستحِقّ الرِّفْعَةَ، وأنه لا رتبةَ له، ولا قيمةَ، وأنَّ مَنْزِلته الحقيقية أن يبقى مطروحاً غير معبوءٍ فيه، ولا يُؤخَذ به، ولا يُلتَفَت إليه، بخلاف ما ثَبَت عن النبيِّ ﷺ فإنه يُسمَّى: "مرفوعاً" تعظيماً لقدره، ومراعاةً لجهة نسبته إليه، عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[3].

(ب) "الحديث الموضوع" في الاصطلاح:

هو الحديثُ المختلَقُ المصنوعُ الْمُلْصَقُ بالنبيِّ ﷺ، والمنسوبُ إليه كَذِباً وزُوْراً وبُهْتاناً[4].

وبعبارة أخرى: هو الحديثُ الذي لم يَصْدُرْ عن النبيِّ ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أو عَمَداً، جهلاً، أو كَيْداً.

وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمَد دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوعَ خاصٌّ بما تُعُمِّدَ بوَضْعه على النبيّ ﷺ. أمَّا ما لم يُتَعَمَّدْ في وضعه، ونُسِبَ إليه ﷺ خطأً؛ فهو يُسَمّى: "الباطل".

وإذا أطلق المحدِّثون "الموضوعَ" لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ، ونُسِبَ إلى النبيِّ ﷺ. أمَّا المنسوبُ إلى غيره - عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ - كذباً فيقولون فيه: "هذا موضوعٌ على فلان"، كما قال الإمام ابن الْجَوْزيّ (ت٥٩٧هـ): "إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها: أنها قالت: (وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ - وفي روايةٍ: ما فُقِدَ

---

[1] فتح المغيث: للسخاوي: (٢٣٤/١)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق الكناني: (٥/١).

[2] الوضع في الحديث: للدكتور عمر فلاتة، ص: ١٠٧.

[3] معرفة أنواع علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٠٠.

[4] انظر: "علوم الحديث" للحاكم، ص: ٨٩، و"التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح" للعراقي: (٥٣٩/١)، و"تدريب الراوي" للسيوطي: (٢٣٤/١)، و"فتح المغيث" للسخاوي: (٢٣٤/١)، و"تنزيه الشريعة" لابن عراق: (٥/١).

جَسَدُ محمَّدٍ – ليلةَ المِعراج). موضوعٌ على عائشة، ومن ثَمَّ تَرى أكثرَهم لا يُعرِّفون الموضوعَ إلا بالمكذوب على رسول الله ﷺ فحَسْب"[1].

وكثيراً ما يكون اللفظ المزعوم للحديث الموضوع من كلام الحكماء، أو الأمثال، أو من آثار الصحابة ﷺ، ينسبه الواضعُ إلى النبي ﷺ. وقد يكون من نَسْجِ خياله، وإنشائه[2].

و"الحديث الموضوع" هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة، وأشَدُّها خطراً وضرراً على الدِّين وأهله، كما سنبيِّن ذلك فيما يأتي.

المطلب الثاني: سببُ تسمية هذا النوعِ بـ"الحديث":

أمّا سببُ تسمية هذا النوعِ بـ"الحديث" مع أنه مكذوبٌ على رسول الله ﷺ ومدسوسٌ عليه ومُختلَقٌ به؛ وكذلك سببُ إدراج "الموضوعات" في كتب الحديث، وإلحاقِ الكتب المختصَّة بها، بكتب الحديث العامَّة؛ فهو لأمور آتية:

١) إنَّ الْحُكْمَ على الحديث بالوَضْع إنما هو حكمٌ ظنّيٌّ، يترجَّح للعالِم عدمُ عَزْوِه إلى النبيّ ﷺ غالباً، ونادراً ما يقطع بأنَّ النبيّ ﷺ لم يقله أو يفعله أو يُقِرّه. والحكمُ بالظَّنّ وإنْ كان راجحاً إلاَّ أنَّ احتمال كونه صِدْقاً في نفس الأمر مسوِّغٌ لذكره في كتب الحديث، واعتبارِه ضِمن كتب الحديث.

٢) إنَّ إدراجَ الموضوعات في كتب الحديث، وعَدَّ مؤلِّفيها ضِمن المؤلَّفات في الحديث إنما هو بالنظر إلى زعم واضعِها.

٣) إنَّ سببَ إدراج "الموضوع" ضِمن الحديث، والاعتبارِ منه، ما هو إلاَّ من أجل الوقوف على طُرُقه التي يُتوصَّل بها لمعرفة كذبه؛ فينفى عنه القبول، ويُحكَم برَدِّه.

---

[1] ظفر الأماني: للشيخ عبد الحي اللكنوي، ص: ٤١٨، ٤١٩.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٣٠١.

هذه بعض الأمور المهمة التي جعلت العلماءَ يتجاوزون في إدراج الموضوعات ضِمن الحديث، واعتبارِه من الحديث وإنْ كان في الواقع ليس من أحاديث النبيّ ﷺ مُطلَقاً[1].

****

[1] انظر: "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاتة: (١/١١٠، ١١١).

الوَضْعُ في الحديث من جِهة التعمُّدِ والغَفْلَةِ

يعود الوضع في الحديث من هذه الْجِهَةِ (أي: التَّعمُّدِ وعدمِه) إلى سَبَبيْن، أذكرهما في المطلبَين التالِيَيْن:

المطلب الأوَّل: الوَضْعُ في الحديث من جهة التَّعمُّد والقَصْد:

وهذا ظاهرٌ، وَعُرِفَت به طائفةٌ من الهَلْكَى، لأغراضٍ سيأتي التَّنبيهُ عليها، وكان أشهَرُهم:

١) محمَّد بن سعيد الشَّاميّ الْمَصْلوب[١]: وكان مِن أجرأ النَّاسِ على وَضْع الحديث، حتى جاء عنه: أنه يَسْمَع الكلامَ يَستَحسنه فيَضَع له إسناداً[٢].

٢) وأبو البَخْتَريِّ وَهْب بن وَهْب القاضي القُرَشي المدني (ت٢٠٠ هـ): فقد كان يَكذِب ويَضَعُ الحديثَ بلا حياء، اتَّفَقت على ذلك عباراتُ جميع الأئمة النُّقَّاد، وأمثلةُ ما وَضَعه أسانيدَ، ومُتوناً كثيرةٌ في كتب المجروحين[٣].

٣) وجَعْفَر بن الزُّبَيْر: قال الحافظ محمَّد بن جعفر غُنْدَرٌ البصري (ت١٩٣هـ): "رأيْتُ شُعبَةَ (يعني: ابنَ الحجَّاج) راكباً على حِمارٍ، فقيل له: أين تريد يا أبا بِسْطامٍ؟ قال: "أَذْهَبُ فأسْتَعْدي[٤] على هذا (يعني جعفرَ بن الزُّبير)؛ وَضَع على رسول الله ﷺ أربعمئةَ حديثٍ كذباً"[٥].

٤) ومحمَّد بن أحمد بن عيسى الوَرَّاق: قال الإمام ابن عَدِيٍّ الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ): "يَضَعُ الحديثَ، ويُلزِق أحاديثَ قومٍ لم يَرَهم، يَتفرَّدُ بها على

---

[١] و"المصلوب" هذا ليس اسماً، إنما هو لقبٌ اكتسبه باستحقاق بعد أنْ صُلب للكذب على رسول الله ﷺ.

[٢] انظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال" للذهبي: (١٢٩/٤).

[٣] انظر ترجمته في: "ميزان الاعتدال" للذهبي: (٩٩/٥)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٣٧٥/٩).

[٤] أي: أسْتَنْصِرُ عليه، كأنه يعني يشكو أمرَه إلى السلطان ليَدفَع سوءه.

[٥] انظر ترجمته في: "كتاب المجروحين" لابن حبان: (٢٠٦/١)، و"الكامل" لابن عدي: (١٨٢/١).

قومٍ يحدِّث عنهم ليس عندهم"، وقال: "عندي عنه آلافُ الأحاديث، ولو ذكرتُ مَناكِيرَه؛ لطال به الكتابُ"[1].

وهذا الصِّنْفُ نفوسُهم مريضةٌ عَرِيَّةٌ من الوَرَع، رخيصةٌ، وكانوا يَكذِبون على رسول الله ﷺ بغايةٍ من الوَقاحةِ، وسوءِ الأدب، ورِقَّةِ الدِّيْن.

وفيهم طائفةٌ رُبّما تَذرَّعوا بجهل: أنهم قَصَدوا نَصْرَ الدِّين، فقالوا: "نَكذِب لرسول الله ﷺ لا عليه، ونَكذِب لِمَصْلَحةٍ لا لِمَفْسَدِةٍ، والكَذِبُ المحرَّمُ إنما هو في حقِّ مَن كَذَب عليه ويريد بذلك شَيْنَهُ وشَيْنَ الإسلام"، كما يتنَزَّل على هذا، حالُ أبي عِصْمَة نوحِ بن أبي مَرْيَم القُرَشِي (ت١٧٣ هـ)[2] وشِبْهِه.

وهذا الصِّنْفُ من الرُّواة هم الْمَعنِيُّون بالوعيد الشَّديد الوارد في الكَذِب على النبي ﷺ، في الحديثِ الصحيح المتواتر: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[3]، وهذا الحديثُ قاله النبيُّ ﷺ وهو يعلم أنَّ أناساً سيتجرّؤون عليه بالكذب، فلذلك حذَّر – عليه الصَّلاةُ والسَّلام – من الكذب عليه. ولم يكن قولُه ﷺ هذا لأجل وجود الكذب عليه في عهده، والتاريخُ شاهدٌ أنه لم يَثبُت أنَّ واحداً من الصحابة رضي الله عنهم زَوَّر أو كَذِبَ على رسول الله ﷺ؛ إذ لو حصل هذا لاشتهر بين الناس لبشاعته!

المطلب الثاني: الوَضْعُ في الحديث من جهة الغَفلَة والْخَطأ:

كمَن لا يَفْهَم الحديثَ، فيحدِّث فيُشَبَّه له، أو يكون أُتِيَ من تغيُّر حِفظه واختلاطِه، أو مِن قَبوله التَّلقينَ، أو أن يُدَسَّ في كتبه وهو لا يعلم.

وهذا مما يُصاب به كثيرٌ من الرُّواة ليسوا مُتَّهَمِين، لكن الحديث يكون موضوعاً، كمَن جعل الأثرَ عن بني إسرائيلَ حديثاً، وَهْماً منه، كحديث: «الرِّبا

---

[1] الكامل: لابن عدي: (٥٥٩/٧، ٥٦٢).

[2] انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٢٤٧/٤، ٢٤٨).

[3] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

سَبْعُوْنَ باباً»، والذي صوابُه مما حدَّث به عبدُ الله بن سَلاَمٍ أبي الحارث الإسرائيلي (ت٤٣ هـ)، وكان من أحبار أهل الكتاب، فأسلم[١].

وفي الرُّواة عددٌ ذُكِروا في الكَذَّابين والوَضَّاعين، وعِلَّتُهم من جهة الغَفْلَة، ومِن أشهرهم:

١) عَبَّادُ بن كَثِير الثَّقَفِيِّ البَصْري (المتوفى بعد ١٤٠ هـ): فقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ): "عَبَّادُ بن كثير أَسْوَأُهم حالاً"، قيل: كان له هَوًى؟ قال: "لا، ولكن رَوَى أحاديثَ كَذِبٍ لم يَسْمَعها، وكان من أهل مَكَّةَ، وَكان رَجُلاً صالحاً"، قيل: كيف كان يروي ما لم يسمع؟ قال: "البلاء والغفلة"[٢].

٢) وعَطاءُ بن عَجْلانَ العَطَّار الحنفي البَصْري: قال الإمام يحيى بن مَعِين (ت٢٣٣هـ): "لم يكن بشيء، وكان يُوضَع له الحديثُ: حديثُ الأَعْمَشِ، عن أبي معاوية الضَّرير وغيرِه، فيحدِّث بها"[٣].

٣) ومحمَّدُ بن مَيْمُون الْخَيَّاط البَزّار أبو عبد الله الْمَكِّيِّ (ت٢٥٢ هـ): قال عنه الإمام أبو حاتم الرَّازيّ (ت٢٧٧هـ): "كان أُمِّيّاً مُغَفَّلاً، ذُكِرَ لي: أنَّه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشمٍ عن شُعْبَةَ حديثاً باطلاً، وما أُبْعِد أن يكون وُضِعَ للشيخ؛ فإنه كان أُمِّيّاً"[٤] [٥].

والأمثلةُ على هؤلاء قليلةٌ، فقد عُدّوا في الكَذَّابين والوَضَّاعين بسبب غفلتهم، و لم يكونوا متعمِّدين على الكذب أو الوضع في الحديث.

****

---

[١] انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢/٤١٤، ٤٢٦).

[٢] الكامل: لابن عدي: (٥/٥٣٨). وانظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٢/٢٨٠، ٢٨١).

[٣] تاريخ يحيى بن معين: النص: ٥٢٧٠. وانظر ترجمته في: "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٣/١٠٦).

[٤] الجرح والتعديل: (٤/١/٨٢).

[٥] تحرير علوم الحديث: للشيخ يوسف الجديع: (٢/١٠٤٠).

حكمُ الوَضْعِ في الحديث وروايةِ "الحديث الموضوع"

المطلب الأول: إثم الكذب على رسول الله ﷺ:

الكذبُ على رسول الله ﷺ عظيمُ المفسدة، فإنه يصير شرعاً مستمرّاً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، وبخلاف الكذب في الشهادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامةً[1].

يقولُ الإمام يحيى بن شرف النَّوَوي (ت٦٧٦هـ) في مقدِّمة شرحه لـ"صحيح مسلم" عند شرح الحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ما نصُّه: "الكذبُ عند المتكلِّمين من أصحابنا: الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو، عَمَداً كان أو سَهْواً. هذا مذهبُ أهل السُّنَّة. وقالت المعتزلة: شرطُه العَمَدِيّة. ودليلُ خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنَّه قيَّده – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بالعَمَد، لكونه قد يكون عَمَداً وقد يكون سَهْواً، مع أنَّ الإجماع والنصوص المشهورة بالكتاب والسُّنّة متوافقةٌ متظاهرةٌ على أنه لا إثمَ على النَّاسي والغالِط، فلو أطلق – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – الكذبَ، لتُوُهِّمَ أنه يَأثَم الناسي أيضاً، فقيَّده. وأمَّا الروايات الْمُطْلَقة فمحمولةٌ على المقيَّدة بالعمد، والله أعلم"[2].

ويقول الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ): "ولا يلزم من استواء أصل الوعيد بالنار في حقِّ مَن كَذَب عليه ﷺ: «فليتبوَّأ» على طول إقامة الكاذب على النبي ﷺ في النار، بل ظاهرُه أنه لا يخرج منها؛ لأنه لم يجعل له مَنْزِلاً غيره"[3].

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (٢٩/١).

[2] المرجع السابق: (٢٩/١).

[3] فتح الباري: لابن حجر: (٢٠٢/١).